



## الاتحاد البرلماني الدولي

### لن تكون هناك ديمقراطية حقيقية بدون معارضة سياسية قوية اليوم الدولي للديمقراطية

جنيف 12 أيلول/سبتمبر 2013 – في كثير من الأحيان تقوم بلدان العالم بخنق المعارضة السياسية بدلا من تبنيتها على أنها علامة ملموسة وطبيعية من علامات الديمقراطية السليمة، يقول الاتحاد البرلماني الدولي مستبقاً لليوم الدولي للديمقراطية يوم 15 أيلول/سبتمبر.

لا تزال المعارضة السياسية النابضة بالحياة تمثل ركيزة أساسية للديمقراطية الحقيقية، إذ تسمح بالتعبير لجميع الأصوات والآراء داخل المجتمع، سواء من خلال الأحزاب السياسية أو بواسطة المعارضة الجماهيرية أو وسائل أخرى. ومع ذلك، يرى الاتحاد البرلماني الدولي، أنه غالباً ما يُنظر إليها على أنها تشكل تهديداً لا بد من القضاء عليه، مما يسفر على نتائج مأساوية وعنيفة.

"تشهد أعمال العنف المروعة والانهيار في مصر وسوريا، والمظاهرات الحاشدة التي حدثت مؤخراً في عدة بلدان أخرى على ما يحدث عندما يُجرّم الناس من صوت سياسي مسموع ويُستبعدون من عملية صنع القرار السياسي"، يقول رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيد عبد الواحد الراضي. "إن السلام، القائم على التضامن والتماسك الاجتماعي، والديمقراطية أمران يرتبطان ارتباطاً لا ينفصم. ولا وجود لأحدهما من دون الآخر."

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، الذي يُركّز هذه السنة على "تعزيز الأصوات من أجل الديمقراطية"، يؤكد الاتحاد البرلماني الدولي على الضرورة الملحة لحماية حرية التعبير ولتشجيع وضمان المشاركة السياسية من داخل جميع قطاعات المجتمع.

ويضيف السيد الراضي قائلاً: "إن السياسات الشاملة القائمة على الاحترام السليم للاختلافات هي الحلّ لكثير من الصراعات والأزمات التي يواجهها العالم اليوم".

وكخطوة هامة أولى، يحثّ الاتحاد البرلماني الدولي الحكومات على أن تلتزم التزاماً حقيقياً بحماية النواب البرلمانيين لدى قيامهم بعملهم، بغضّ النظر عن انتماءاتهم السياسية. إذ يُستهدف عددٌ كبيرٌ من النواب في جميع أنحاء العالم، ويتعرضون للتخويف وللقتل في بعض الأحيان للتعبير عن آراء منتخبيهم، والدفاع عن حقوقهم أو بسبب اختلافات في الآراء السياسية.

في كل عام، تعمل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين على حالات تخصّ ما يناهز 300 نائب في أكثر من 40 بلداً تكون حياتهم وسبل عيشهم مهدّدة. وأكثر من 75 في المائة من هؤلاء النواب هم من

المعارضة الرسمية. ففي عام 2012، أكثر من 13 في المائة من قضايا حقوق الإنسان التي كان الاتحاد البرلماني الدولي يعمل على حلّها كانت تنطوي على قتل نواب و48 في المائة على اعتقالهم التعسفي واحتجازهم.

وتؤكد المنظمة أيضا على أهمية احترام الحقّ في التجمع السلمي للجميع. وعلى الرغم من عدم مبالاة الناخبين المعمم في جميع أنحاء العالم، فإن خيبة أمل الجمهور فيما يخصّ الأعمال السياسية والوضع السياسي الراهن، والغضب إزاء تأثير الأزمة المالية أو مجرد الاستبعاد من القرارات والعمليات السياسية، أمور أدت بأعداد هائلة من الناس إلى الشوارع في عدّة من مناطق العالم.

"بينما قد يكون من الصعب على القيادة السياسية مواجهة هذه الاحتجاجات العامة، فهي تمثل التعبير المشروع عن الشعور العام بشأن أي مسألة. وخارج نطاق صناديق الاقتراع، غالبا ما تكون هي السبيل الوحيد لجمهور الناخبين في أن يُسمَع صوته، وأملنا، أن يُصَت إليه"، يقول السيد الراضي، ويضيف "ينبغي أن يكون المواطنون في جميع أرجاء العالم على ثقة من أنهم بإمكانهم أن يجتمعون، أو يتحدثون أو يُسألون دون خوف من الانتقام أو العنف. إذ إن إيمانهم بالديموقراطية يتوقف على ذلك."

للمزيد من المعلومات، المرجو الاتصال بالجهة التالية:

خيميبي باندايا، الهاتف +41 22 919 41 58 +41 79 217 3374

البريد الإلكتروني: [jep@ipu.org](mailto:jep@ipu.org)